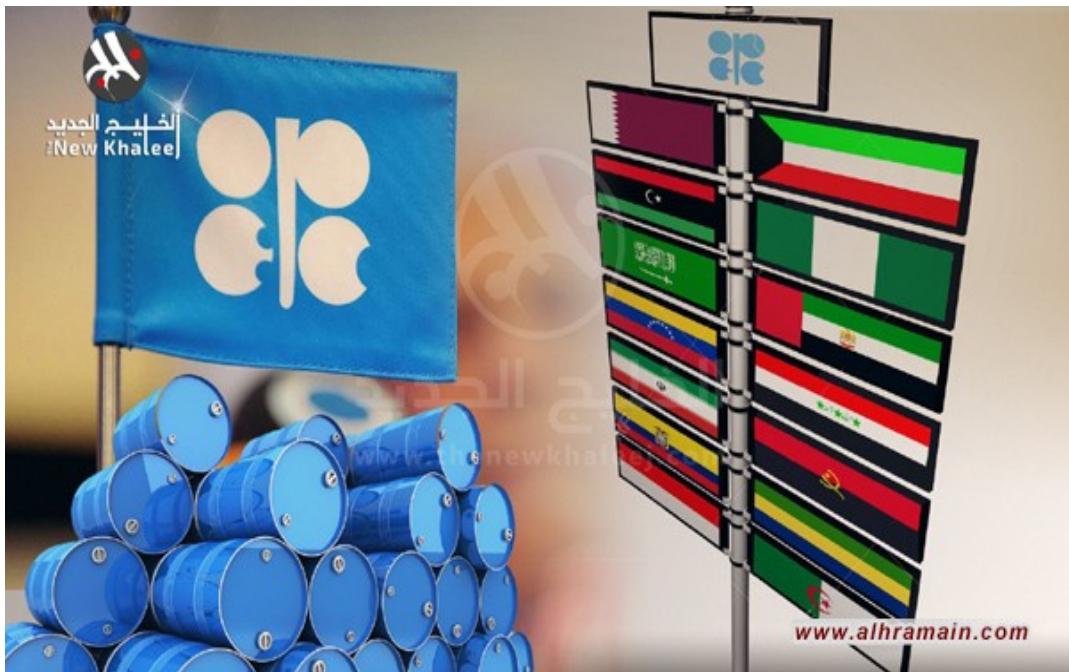


السعودية والخدعة الكبرى بتقليل إنتاج أوبك



ترجمة وتحرير شادي خليفة - الخليج الجديد

انطلت خدعة المملكة العربية السعودية على وسائل الإعلام بعدما أعلنت المملكة توصل أوبك إلى اتفاق تاريخي بتقليل إنتاج النفط. وليس ذلك فقط، بل إنّ باقي دول أوبك قد سارت على نهج السعودية. ورغم ما بدا عليه الأمر وكأنّه سحب للنفط من السوق، ففي أحسن الأحوال، سيخفّض ذلك فقط مستويات مخزون النفط.

وهذا أحد الأسباب التي جعلت العراق تثير الجدل حول انضمامها لاتفاق، حيث أنّها لا تملك سوى سعة احتياطي قليلة جدًا، تكفيها فقط لمدة أسبوعين. وهذا يعني أنّها من دول أوبك القليلة التي ستلتزم بضررًا هائلاً إذا وافقت على الاتفاق، وهو ما لا يبدو أنّها ستلتزم به. وإذا خفّضت العراق من صادراتها، سيكون لذلك أثر بالغ على اقتصادها.

ولن يؤثر تخفيض الإنتاج في السعودية كونها تملك حامشًا كبيرًا للمناورة وتستطيع ببساطة تخفيض جزء من الإنتاج الفائض عن حاجتها ولن يؤثر ذلك على صادراتها. لذا، فأيّاً كانت الكمية التي سيتم تخفيضها، فلن تؤثر على الكمية الذهابية إلى السوق. ويمكن لأوبك الاستمرار في الحديث عن تقليل الإنتاج كخفض للصادرات، لكنّها ستستمر في إغراء العالم بالنفط.

وفي إطار هذا السيناريو، لم تصح السعودية إلا بأقل القليل، أو أنّها لم تصح بشيء، وإذا خفّضت العراق من إنتاجها بالفعل، ستكون العضو الأكثر تصحية في أوبك في هذا الاتفاق. ولا أرى أنّ هذا سيحدث.

لقد خدعت المملكة الكثيرين حقًا في سوق الطاقة، ووسائل الإعلام التي تغطي أخباره. ليس فقط في توقيت الصفقة الذي جذب السعودية خفض حصتها من التصدير، لكنّها رفعت عرضها لمستويات عالية تسمح لها بتحفيض الإنتاج فيما بعد.

وبالنسبة للتوقيت، فإننا نتحدث عن انخفاض الطلب المحلي على النفط مع دخول الطقس البارد. وهو ما لا يجعل مخزونها ينقص بشكل كبير، حتّى مع تحمّلها نحو 486 ألف برميل يوميًّا في حصة تحفيض الإنتاج لتلبية شروط اتفاق نوفمبر/ تشرين الثاني.

وفيما يتعلق بمستويات العرض، سيتعين عليها فقط خفضها بنحو 123 ألف برميل يوميًّا أقل من مستويات إنتاجها اليومي لعام 2015، والذي إذا ما وضعناه جنديًّا إلى جنب مع انخفاض الطلب المحلي، فلن يكون خفضًا على الإطلاق مقارنةً بالعام الماضي. وحتّى ارتفاع الطلب من جديد عندما تزداد حرارة الجو، فهو فعليًّا زيادة في العرض إذا ما قورن بعام 2015. وبدرجة أقل، فعلت باقي الدول في أوّل نفس الأمر.

السعودية لا تخلي عن لا شيء

نقلاً عن مبادرة بيانات المنظمات المشتركة، أشارت صحيفة «وول ستريت جورنال» إلى أنَّ السعودية قد حققت سحبًا من مخزونها هو الأعلى منذ أغسطس/ آب عام 2014. وانخفض المخزون في أكتوبر/ تشرين الأول إلى 289 مليون برميل، بانخفاض قدره 12%， وهو أطول سحب مستمر من المخزون في 15 عامًا. ونظراً لأنَّ المملكة لديها المخزون الأعلى في المنظمة، فهي قادرة على تحميل خفض الإنتاج لأطول فترة ممكنة دون التأثير على حصتها من السوق.

ولكن بالنظر إلى المتطلبات المنخفضة المرتبطة بالاتفاق خلال فترة انخفاض الطلب المحلي، نجد أنَّها لا تخلي عن شيء، وفقط حين يعود الطقس الأكثر دفئاً سنرى إن كانت ستبدأ فعليًّا بالسحب من المخزون. ومرة أخرى، بالنسبة لحصة السوق، لا تخلي السعودية عن شيء، على الرغم من إيحائها أنَّها الدولة التي تتحمل عبء الجزء الأكبر من الاتفاق.

كل ذلك من المهم أن يفهمه السوق لأنَّ سعر النفط يقفز كما لو أنَّ المعروض من النفط العالمي ينخفض بالفعل، في حين أنَّه فعليًّا يستمر في مستوياته المعتادة.

خاتمة

قد يتساءل البعض عن أهمية تقليل مخزونات النفط العالمية. جوابي أنَّ ذلك أيضًا لا صلة له بالموضوع إلى حدٍ كبير، لأنَّه في حالة السعودية، يمكنها أن تستمر في فعل ذلك تدريجيًّا دون أن تفقد حصتها في السوق، أو تعرّض نفسها لمخاطر تتعلق بالطلب المحلي على الطاقة.

هذا أيضًا هو سبب وصول روسيا بإنتاجها إلى مستويات ما قبل انهيار الاتحاد السوفييتي. حيث يمكنها الآن أن تفعل مثل السعودية دون التعرض لخسارة من حصتها في السوق أو أي خطر على سوقها المحلي.

أرى أنّ "العراق هي الخاسر الأكبر في كل هذا، إذا التزمت بالفعل بتحفيض الإنتاج، والذي أعتقد أنه لن يحدث. وأرى أنّ" هذه اللعبة تستهدف إعطاء السوق انطباعاً بأنّ" المخزونات العالمية من النفط تنخفض بشكل كبير، وعندما يرتفع الطلب الكلي، سيعيد التوازن إلى السوق ويدعم ارتفاع سعر النفط. هذا وهم.

لم تخلّ غالبية البلاد عن حصّتها في السوق، حتّى أنّ بلداً مثل إيران وليبيا ونيجيريا، ستزيد من إنتاجها.

لهذه الأسباب، بالإضافة إلى زيادة المعروض من منتجي النفط الصخري الأميركي ومن كندا وباقى المنافسين، يظهر ذلك كخدعة كبيرة قد قامت بها أوكرانيا ل توفير الانطباع بتحفيض المعروض العالمي، في حين أنّ الأمر في الحقيقة لا يعود كونه سبباً من المخزونات الحالية مع حفاظ هذه الدول على حصصها من السوق رغم موافقتها على تقليل الإنتاج.

والشيء الرئيسي الذي يبقى للمستثمرين حالياً هو مراقبة ما سيحدث بالنسبة لمستوى التصدير للتأكد من أنّ هذا هو ما يحدث.

المصدر | سكينج ألفا